الصراع في الصحراء الكبرى: تاريخ النزاعات الإقليمية في شمال أفريقيا

د. فيصل يوسف خليل فضل* - كلية التربية زوارة - جامعة الزاوية
Email. faisel.1908@gmail.com

تاريخ الارسال 2025/9/1م تاريخ القبول 2025/10/1م

Conflict in the Sahara: A History of Regional Conflicts in North Africa

Dr. Faesal Yoosef Khalil Fadal* - Assistant Professor, Faculty of Education, University of Zawiya, Libya

Abstract
Many of the regional conflicts in North Africa have their roots in the Sahara Desert, one of the world's largest geographic regions. This region has been a crossroads of cultures and trade routes since ancient times, but it has also witnessed tensions and wars due to religious and ethnic divisions, as well as competition for scarce resources such as water and fertile land. After independence, regional tensions arose as a result of the arbitrary division of the region by colonizers during the European colonial era. One of the main causes of wars that broke out between states that were formerly part of colonial empires was the borders established by colonialism, which did not reflect tribal and ethnic realities. Many separatist movements had a particular impact on these regions, as some groups sought independence or autonomy under central governments that were indifferent to their demands. Tensions between the region's major powers, such as Algeria and Libya, as well as international interventions, especially Western military operations in various security-related matters, have contributed to the escalation of hostilities over the past twenty years. Armed organizations such as ISIS and Al-Qaeda have also contributed significantly to the war by imposing ideological and religious objectives.
Keywords: Regional conflict, independence movements, colonialism and dependency, terrorism and armed groups, international agreements.

الملخص :

تعود جذور العديد من الصراعات الإقليمية في شمال أفريقيا إلى الصحراء الكبرى الذى تعد إحدى أكبر المناطق الجغرافية في العالم، وكانت هذه المنطقة ملتقى للعديد من الثقافات وطرق التجارة منذ العصور القديمة، لكنها شهدت أيضًا توترات وحروبًا

بسبب الانقسامات الدينية والعرقية فضلاً عن التنافس على الموارد النادرة مثل المياه والأراضي الخصبة وبعد الاستقلال، نشأت توترات إقليمية نتيجة للتقسيم التعسفي الذي مارسه المستعمرون للمنطقة خلال الحقبة الاستعمارية الأوروبية، وكان أحد الأسباب الرئيسية للحروب التي اندلعت بين الدول التي كانت في السابق جزءًا من الإمبراطوريات الاستعمارية هو الحدود التي أنشأها الاستعمار، والتي لم تمثل الواقع القبلي والعرقي، وكان للعديد من الحركات الانفصالية تأثير خاص على هذه المناطق حيث سعت بعض الجماعات إلى تحقيق الاستقلال أو الحكم الذاتي في ظل حكومات مركزية لا تهتم بمطالبهم ولقد ساهمت التوترات بين القوى الرئيسية في المنطقة، مثل الجزائر وليبيا، فضلاً عن التدخلات الدولية، وخاصة العمليات العسكرية الغربية في العديد من المسائل المتعلقة بالأمن، في تصعيد الأعمال العدائية خلال السنوات العشرين الماضية، كما أسهمت المنظمات المسلحة مثل: داعش والقاعدة بشكل كبير في الحرب من خلال فرض أهداف أيديولوجية ودينية.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإقليمية – الحركات الاستقلال – الاستعمار والتبعية – الإرهاب والجماعات المسلحة – الاتفاقيات الدولية.

مقدمة الدراسة :

تعد مشكلة الصحراء الغربية ضمن المشاكل المعقدة التي تواجه الاتحاد الافريقي في الحاضر والمستقبل والتي لم يتسن حلها دبلوماسياً عبر قنوات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وقد تأثرت هذه الأزمة بصراع المصالح الإقليمية والدولية، التي ترى فيها وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، وهو ما سمح بتوسيع دائرة التحالفات الجيوستراتيجية والجيوسياسية في منطقة تتميز بموقعها الجغرافي الفريد بين الدول الأفريقية والأوروبية، فضلاً عن خصوصيتها الحضارية باعتبارها امتداداً للساحل الأفريقي ورغم أن المغرب يؤيد فكرة الحكم الذاتي الأوسع في الصحراء، وجبهة البوليساريو تؤيد حق تقرير المصير، فإن كل هذه الاعتبارات أثرت بشكل مباشر على الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية في الصحراء الغربية.[1] لقد أصبحت الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية شاملة تعمل على تحقيق السلام والأمن العالميين أكثر إلحاحًا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وانعقاد مؤتمر باريس للسلام في عام 1919، وقد أنشأت معاهدة فرساي أول منظمة سياسية عالمية، وهي عصبة الأمم، إلا أنها فشلت في تحقيق الوحدة الدولية ومنع اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ونتيجة لهذا الفشل أدرك المجتمع الدولي

ضرورة إنشاء مؤسسة جديدة قادرة على التعامل مع التحديات العالمية الكبرى وكان البديل الذي نشأ بعد حل عصبة الأمم هو الأمم المتحدة، وفي إطار محاولة تحقيق الاستقرار الإقليمي في شمال أفريقيا، لعبت الأمم المتحدة دوراً حاسماً في محاولة إيجاد حل سلمي لقضية الصحراء الغربية من خلال جهود الأمناء العامين الذين تولوا هذه المسألة، فضلاً عن جهود ثمانية من ممثلي المنظمة الذين سعوا للتوصل إلى تسوية سلمية لها.[2]

تواجه منطقة شمال أفريقيا حاليًا تحديات كبيرة بسبب النزاعات المسلحة الإقليمية التي تعد من أكثر الظواهر الاجتماعية تدميرًا للمجتمعات في العصر الحديث ،وفي الوقت الذي تتزايد فيه العلاقات عبر الحدود، تعاني العديد من الدول في المنطقة من درجات متفاوتة من المعاناة المباشرة أو غير المباشرة نتيجة لهذه النزاعات، وتشتعل الحروب والصراعات في جميع أنحاء الصحراء الكبرى، والصحراء الغربية على وجه الخصوص، وتؤدي هذه الصراعات إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاجتماعية، وإطالة أمد الفقر، وتؤثر بشكل سلبي على سلوكيات الأسر المعيشية وإلى جانب هذه الصعوبات، فإن انتشار الإيديولوجيات المتطرفة، وتفكك المنظمات المتمردة، ونمو الجماعات المسلحة غير الحكومية من شأنه أن يزيد من تفاقم الوضع ويعرض مبادرات السلام الإقليمية للخطر، كما أن العديد من النزاعات تعرض تطبيق حقوق الإنسان في العديد من الدول للخطر وتؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والصحة العامة واستقرار النظام السياسي، ومن المهم الإشارة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومات في توفير فرص العمل والتعليم، خاصة مع الزيادة غير المسبوقة في عدد الشباب في المنطقة وتؤدي النزاعات المستمرة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الآفاق الاقتصادية، وكلاهما يغذي الصراعات الجديدة و الصراعات القائمة، وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي لا يزال يعتمد على فهم الأسباب الكامنة وراء هذه الصراعات في شمال أفريقيا.[3]

على مدار القرن الماضي، كانت منطقة الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق تأثراً بالحروب الإقليمية، ويساهم التنوع الثقافي والعرقي والديني الواسع في هذه المنطقة في تعقيد النزاعات التي تنشأ بين العديد من الدول والمجموعات الى جانب عواقب التدخلات الأجنبية من جانب الدول الكبرى والدول الإقليمية، ولقد كافحت الدول الأفريقية للقضاء على هياكل الصراعات القديمة التي نشأت نتيجة للانقسامات الداخلية والنزاعات الحدودية والهيمنة السياسية منذ حصولها

على استقلالها في منتصف القرن العشرين، ولأن الصراعات في مناطق مثل الصحراء الكبرى أو الساحل تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول المشاركة، فإنها تشكل تهديدات خطيرة للأمن الإقليمي والعالمي، كما أنها تعزز النزاعات الإيديولوجية بين مختلف الجماعات وتؤدي إلى هجرة الملايين من الناس.[4]

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن منطقة الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا تشهد واحدة من أكثر الصراعات الإقليمية تعقيداً واستمراراً، وهو ما يطرح تساؤلاً حول أسباب هذه الصراعات وكيف تؤثر على استقرار الدول المشاركة فيها فضلاً عن أمن المنطقة ككل، ولا تزال العديد من المخاوف الأساسية، والتي تتضمن السيادة الإقليمية والموارد الطبيعية وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، تساهم في تفاقم التوترات بين الأطراف المعنية على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية العديدة لحل هذه النزاعات.

إن القضية الأساسية هنا هي تعقيد الطبيعة متعددة الأبعاد لهذه النزاعات ، والتي تنطوي على توترات بين مجموعات عرقية ودينية مختلفة، ومصالح متضاربة بين القوى الإقليمية والعالمية، ودور المنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة غير التابعة للدول التي تساهم في الاضطرابات، و إن استمرار هذه الأزمات، على الرغم من المحاولات العديدة لإنهائها، يكشف عن هشاشة أساليب الحل السلمي ويشكل تهديداً بتفاقم الظروف السياسية والاقتصادية والإنسانية في هذه المنطقة.

إن التدخلات الأجنبية الكثيرة في الشؤون الداخلية لهذه الدول تزيد من تعقيد المشكلة على نطاق عالمي، مما يجعل التوصل إلى تسوية سلمية أمرًا معقدًا ويزيد من حالة الانقسام بين الأطراف المعنية كما تشكل تأثيرات المتغيرات البيئية، مثل التصحر وتغير المناخ، على الصحراء الكبرى خطراً على عواقب الحروب المستمرة لأنها تزيد من التوترات حول إدارة الأراضي والموارد الطبيعية ويتلخص التحدي الذي تواجهه الدراسة في محاولة فهم كل من هذه العناصر على نحو شامل، وتشخيص الأسباب التي أدت إلى استمرار النزاعات في الصحراء الكبرى، وتحديد العناصر التي تعوق حل النزاعات، ونظراً للصعوبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة في هذه المنطقة الحساسة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم بدائل إقليمية وعالمية قابلة للتطبيق من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

تساؤلات الدراسة :

1- ما هي الأسباب الرئيسية للنزاعات الإقليمية في الصحراء الكبرى؟

2- كيف تؤثر الموارد الطبيعية على تصعيد النزاعات في المنطقة؟
3- من هم الأطراف المحلية والإقليمية والدولية الفاعلة في النزاع؟
4- ما هو دور التدخلات الخارجية في تعميق أو حل النزاعات في المنطقة؟
5- كيف تؤثر النزاعات في الصحراء الكبرى على الأمن الإنساني والتنمية المستدامة؟
6- ما هي الاستراتيجيات المعتمدة في جهود الوساطة الدولية لحل النزاع؟
7- هل هناك علاقة بين التغيرات المناخية والنزاعات في المنطقة؟
8- ما هي الدروس المستفادة من التجارب السابقة في محاولة إيجاد حلول سلمية للنزاع؟

فرضيات الدراسة :

1- تسهم العوامل التاريخية والثقافية المتنوعة في تعزيز استمرارية الصراع في الصحراء الكبرى، مما يجعل الحلول السريعة غير ممكنة
2- تزايد التدخلات الدولية والإقليمية في النزاع يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الصراع بدلاً من حله، بسبب اختلاف المصالح السياسية بين القوى الكبرى والدول المتأثرة
3- تسهم السياسات الاقتصادية الفاشلة والفساد الحكومي في تعزيز حالة الاستقطاب الاجتماعي والإثني، مما يزيد من حدة النزاع
4- يعتبر الوضع البيئي والتغير المناخي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تفاقم النزاعات على الموارد الطبيعية في الصحراء الكبرى
5- تضعف القوى العسكرية المحلية في بعض مناطق الصحراء الكبرى قدرتها على فرض الأمن، مما يفتح المجال لظهور جماعات مسلحة غير حكومية
6- تؤثر النزاعات المستمرة في الصحراء الكبرى بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية، مما يزيد من الفقر وعدم الاستقرار في المنطقة
7- الحلول السلمية المستدامة في الصحراء الكبرى تتطلب معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار شامل يشمل جميع الأطراف المعنية.

أهداف الدراسة :

1- تحليل أسباب النزاعات الإقليمية في الصحراء الكبرى.
2- تحديد الأطراف الفاعلة في النزاعات.
3- استكشاف تأثير التدخلات الخارجية.
4- تحليل العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاع.
5- دراسة تداعيات النزاعات على الأمن الإنساني.

6- مراجعة جهود السلام والوساطات الدولية.
7- اقتراح حلول استراتيجية لحل النزاع.
8- تسليط الضوء على تأثير التغيرات المناخية على النزاع.

أهمية الدراسة :

تشكل هذه الدراسة أهمية بالغة لفهم حرب الصحراء والصراعات الإقليمية في شمال أفريقيا نظراً لتأثيراتها الكبيرة والمتنوعة على الأمن الإقليمي والعالمي، وتساعد الدراسة في توضيح أسباب الصراعات الإقليمية وكيف تؤثر على استقرار دول شمال أفريقيا كما توفر فهماً شاملاً للعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم هذه النزاعات، مما يساعد في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمعالجة هذه المشاكل.

ونظراً للظروف البيئية والموارد الطبيعية التي تشكل محوراً للصراع المستمر، فمن الأهمية بمكان أن تركز هذه الدراسة على كيفية تأثير الصراعات على التنمية المستدامة في المنطقة، وتكتسب الدراسة أهميتها لأنها تقدم اقتراحات عملية للمجتمع الدولي وصناع القرار حول كيفية تسوية النزاعات أو منع تفاقمها على النحو الذي يعزز الاستقرار الإقليمي والأمن الإنساني.

تبرز أهمية هذه الدراسة في مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراعات لأنها تساعد في تسليط الضوء على الآثار الضارة لاستمرار الصراعات، سواء كانت على التنمية الاقتصادية أو إعادة بناء البنية التحتية في الدول المتضررة ، كما إن انخفاض التنمية الاقتصادية، وتدهور مستويات المعيشة، ونمو البطالة والفقر كلها عواقب لهذه الحروب في هذه الدول، تركز الدراسة على كيفية ارتباط الصراعات بقضايا التنمية المستدامة وكيفية وضع الخطط لمعالجة الوضع القائم من أجل بناء أسس السلام في المنطقة،

ونظراً لارتفاع وتيرة الصراعات عبر الحدود والتي لم تعد تؤثر على دولة واحدة فحسب بل تؤثر أيضاً على الدول المجاورة، فإن هذه الدراسة تُجرى في مرحلة حرجة، وتزيد هذه الظاهرة من صعوبة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة، وتثير تساؤلات حول مدى نجاح الهياكل الإقليمية والدولية في حل هذه النزاعات، كما تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى واقتراحات قد تساعد الأطراف المعنية في وضع سياسات أكثر فعالية تعمل على تخفيف حدة هذه النزاعات من خلال دراسة السياسات المحلية والدولية في التعامل معها

منهجية الدراسة والاجراءات

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يهدف إلى دراسة وتحليل تاريخ الصراع في الصحراء الكبرى من خلال تتبع تطور النزاعات الإقليمية في شمال أفريقيا و سيتم التركيز على تحليل الأحداث السياسية والعسكرية المتعلقة بالصراع

أدوات الدراسة:

ستعتمد الدراسة على الأدوات البحثية المكتبية، مثل المراجعات الأدبية والوثائق السياسية والتاريخية، وكذلك الدراسات السابقة حول النزاع في الصحراء الكبرى و سيتم استخدام أدوات تحليلية لتفسير البيانات المستخلصة من مصادر متعددة، مثل المحاكمات القانونية، التقارير الدولية، الخطابات السياسية، ووسائل الإعلام.

مصادر جمع البيانات :

تم جمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية مثل الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية والإنسانية ،الكتب والمقالات الأكاديمية التي تناولت تاريخ النزاع في الصحراء الكبرى

عينة الدراسة:

العينة الأساسية للدراسة تتضمن مجموعة من المصادر الأكاديمية والتاريخية المتعلقة بالصراع في الصحراء الكبرى، الى جانب تحليل مواقف الأطراف الرئيسية المتورطة في النزاع مثل المغرب، جبهة البوليساريو، الجزائر، وموريتانيا، فضلاً عن القوى الدولية مثل الأمم المتحدة ودول الاتحاد الإفريقي.

أساليب التحليل:

سيتم استخدام الأسلوب التحليلي المقارن لدراسة الصراعات الإقليمية في شمال أفريقيا، مع التركيز على التغيرات السياسية التي طرأت على النزاع

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : ستقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام 1975 حتى الوقت الراهن و يعود هذا التحديد إلى بداية النزاع الرئيسي حول الصحراء الغربية، والذي تزامن مع انسحاب الاستعمار الإسباني من المنطقة وإعلان المغرب عن مطالباته بالصحراء الغربية.

الحدود المكانية : تتمحور الدراسة حول منطقة الصحراء الكبرى، وتحديداً الصحراء الغربية، والتي تعتبر جوهر النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، كما ستشمل الدراسة تأثيرات النزاع على الدول المجاورة مثل الجزائر وموريتانيا

الإطار النظـــــــــري

المبحث الأول ـ التعريف بالصحراء الغربية و القضية الصحراوية :

المطلب الأول ـ نبذة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية :

بسبب الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به منطقة الصحراء الغربية، فقد توافد إليها عدد من الشعوب من الشمال والجنوب، ومن عبر المحيط الأطلسي من الغرب وأفريقيا ومن أوروبا، حيث كانت الدول الأوروبية أول من تواصل مع منطقة الصحراء الغربية بحدودها الحالية، حتى لو كان هناك أي تداخل مع الدول المجاورة، ومع العلم أن الحدود الحالية أغلب الدول الإفريقية سواء في الشمال أو الجنوب هي حدود موروثة عند الاستعمار حيث نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً على أنه من أجل منع الصراعات الحدودية بين الدول، يجب احترام الحدود التي خلفها الاستعمار كما يزعم المؤرخون أنه في عام 1454، وصل مستعمر إسباني يدعى "دييغو غارسيا" عندما كان مسؤولاً عن جزر الكناري وبعد وصوله، بدأت حملة إسبانية في اتجاه الصحراء الغربية، وتمكن الإسبان في ذلك الوقت من بناء برج مراقبة يُعرف باسم "سانتا كروز سانتا كروز دومار" على ساحل الصحراء الغربية ، حيث تمكنت بعض القبائل الصحراوية من القضاء على قلعة سانتا كروز وهدمها في عام 1524 لذلك فر الإسبان من تلك المنطقة وحولوا تركيزهم لفترة وجيزة من الصحراء الغربية إلى أجزاء أخرى من قارة أمريكا الجنوبية وفي سعيهم وراء الذهب، عادت مجموعة من المهاجرين الإسبان إلى جزر الكناري في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، وقاموا بعد ذلك ببعثات استكشافية في منطقة الصحراء الغربية، وانخرطت القبائل الصحراوية في صراعات دامية مع الطموحات الأجنبية، وخاصة الحملات الأوروبية التي حاولت فرض هيمنتها على المنطقة، خلال هذه الفترة حتى القرن التاسع عشر، واستولى الهولنديون على جزيرتي عرق وبن، الواقعتين مقابل ساحل الصحراء الغربية، في عام 1638.[5]

كان انخراط المستعمرين الفرنسيين الأوروبيين في معارك السيطرة على الصحراء الغربية هو ما ميز تلك الحقبة، واستمر هذا حتى توصلت الدول الأوروبية إلى اتفاقيات متعددة لتقسيم المستعمرات فيما بينها، وسرعان ما أصبحت القواعد

الإنجليزية هدفًا لغارات شرسة من قبل بعض القبائل، ورغم أن إسبانيا لم تكن الدولة المهمة الوحيدة في المنطقة ، بل كانت مشتركة مع عدد من الدول الاستعمارية، والتي تتضمن فرنسا، إلا أن المحاولات الأوروبية لغزو أراضي الصحراء الغربية استمرت، وخاصة الإسبانية منها والسمة الرئيسية للعصر الذي ميز المنطقة هي أن القبائل الصحراوية كانت تنتظر دائمًا البعثات الأوروبية، التي كانت تتألف من عدة أعراق، بينما كانت تحاول حكم المنطقة بشكل مستقل، ومع نمو اهتمام إسبانيا بالمنطقة، خلص المؤرخون إلى أن أول جهد استكشافي مهم في منطقة الصحراء الغربية بدأ حوالي عام 1850، مما يمثل بداية انهيار هيمنة إسبانيا على قلب المنطقة، ومن أجل الاعتراف بالهيمنة الإسبانية على وادي الذهب، تمكنت إسبانيا من زيارة المنطقة وإعلانها منطقة محمية والتفاوض مع فرنسا، التي كانت هناك أيضًا وبذلك استطاعت اسبانيا أن تبسط نفوذها على منطقة واد الذهب ابتداء من سنة 1884.[6]

ـأصل سكان الصحراء الغربية:

قد اختلف المؤرخون حول هوية سكان الصحراء الغربية قبل وصول العرب إليها، فوفقا لبعضهم فإن هذه المنطقة كانت مأهولة بسكان من أفريقيا السوداء قبل وصول البربر من شمال أفريقيا، وكان هناك مجموعتان من البربر: الزناتة والصنهاجية ويزعم بعض الباحثين أن أحفاد الفاتح العربي "حسن بن نعمان" وأبنائه الذين وصلوا إلى الصحراء الغربية فاتحين هم الذين أسسوا الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما أن منطقة الصحراء الغربية تأثرت بتوافد الهلاليين خصوصا الساقية الحمراء ولأنهم كانوا يتواجدون في مناطق أعطتهم السيطرة على المياه وسبل العيش، فقد اصطدموا بقبائل الصنهاجة أثناء وجودهم في المنطقة، مما أدى إلى صراع بينهم دام قرونا، وانتهى في النهاية لصالح القبائل العربية ضد البربر، وقد استطاعت السلطات المغربية الاستفادة من هذه الحقبة التاريخية عندما عرضت الأمر على محكمة العدل الدولية، حيث إن الغزاة العرب، حسب المؤرخين، لم يتمكنوا من إخضاع القبائل البربرية دون مساعدة الملوك المغاربة.[7]

يمكن تقسيم القبائل التي سكنت الصحراء الغربية إلى ثلاث أقسام هما :

1- الرقيبان : هي قبائل من أصل بربري صنهاجية يتنقلون بحثًا عن الماء والمراعي.

2- التكنة : من أصل بربري صنهاجي ينتمون إلى ثلاث قبائل معروفة باسم "الأزرقت" و"آيت لحسن" و"لقون" وهم منتشرون في جنوب المغرب والساقية الحمراء.

3- قبائل أولاد دليم : تعتبر القبائل ذات الأصول العربية التي تقطن جنوب غرب

وادي الذهب من القبائل المقاتلة، حيث يقول المؤرخون أنهم كانوا أول القبائل التي صدت الغارات الإسبانية على ساحل وادي الذهب في عام 1884.[8]

عدد سكان الصحراء الغربية

يجد أي باحث يدرس الصحراء الغربية صعوبة في تقدير عدد السكان الحقيقي في هذه المنطقة. ويعتقد بعض الأفراد أن عدد السكان في بداية المعركة لم يكن يتجاوز 100 ألف نسمة، في حين يرى آخرون أنه كان أكبر من ذلك بكثير ، ويتوزع سكان الصحراء الغربية، حيث يعيش بعضهم في الأراضي المحتلة من قبل المغرب والبعض الآخر في مستوطنات اللاجئين في تندوف، مما يجعل إجراء تعداد دقيق أمرًا صعبًا.، ويبلغ عدد سكان الصحراء الغربية 570.866 ألف نسمة، بكثافة سكانية تبلغ 2.1 كيلومتر مربع، وفقًا لأرقام عام 2013.

الأهمية الاستراتيجية والثروات الطبيعية للصحراء الغربية

تبلغ مساحة الصحراء الغربية أكثر من 266 ألف كيلومتر مربع، وهي واحدة من أكثر المناطق أهمية من الناحية الاستراتيجية في شمال غرب أفريقيا، وتقع هذه المنطقة في موقع استراتيجي مع المملكة المغربية من الشمال وموريتانيا من الجنوب والجزائر من الشرق، ويمتد ساحلها الذي يبلغ طوله 1062 كيلومترًا على طول المحيط الأطلسي كما تمثل الصحراء الغربية امتداد طبيعي للصحراء الكبرى بدءا من ساحل المحيط الأطلسي إلى المناطق الشرقية مثل مصر والسودان والمملكة العربية السعودية ، حيث تتمتع الصحراء الغربية بثروات طبيعية هائلة مثل الفوسفات، الذى يعد من أهم المعادن الموجودة في الصحراء الغربية، وهو أحد الموارد الطبيعية الوفيرة في المنطقة؛ ويُعتقد أن احتياطياته تزيد عن مليار طن، وتزداد أهمية هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي بوجود رواسب النفط والغاز الطبيعي الى جانب الفوسفات، وهناك عنصر مهم آخر يعزز القيمة الاقتصادية للمنطقة بشكل كبير وهو صيد الأسماك على طول سواحل الصحراء الغربية وبالرغم من كونها نقطة اتصال تاريخية في تجارة الذهب والعبيد بين شمال وجنوب أفريقيا، فإن الصحراء الغربية تقع في موقع استراتيجي على ساحل المحيط الأطلسي بين المغرب إلى الشمال وموريتانيا إلى الجنوب، مما يجعلها نقطة اتصال حاسمة بين الشمال والجنوب، ووفقًا لوجهات النظر هذه، فقد أولت القوى الاستعمارية اهتمامًا خاصًا بالصحراء الغربية في محاولة للسيطرة عليها وحماية مصالحها العسكرية والاقتصادية، وهذا الاهتمام هو انعكاس للاتفاقيات الاستعمارية التي جاءت نتيجة لها، مثل اتفاقية مدريد لعام 1975، والتي

شهدت تقسيم المغرب وموريتانيا لأراضيهما بعد نهاية الاستعمار الإسباني، مع احتفاظ إسبانيا بحقوقها طويلة الأجل في استخدام الفوسفات.(9)

المطلب الثانـــى ـ التعريف بالقضية الصحراوية و وضعيتها القانونية :

كانت منطقة الصحراء الغربية المستعمرة الأفريقية الأخيرة محورا لنضال تحرري لأنها كانت واقعة بين دولة مستقلة (المغرب) وحركة تحرر (جبهة البوليساريو)، ولقد جاء القانون الدولي ليعترف بهذه الحكومات ويعترف بكيانها القانوني ويمنحها الحق في التحدث باسم الشعوب المناضلة حتى وإن كانت هذه الحكومات ليست لها ممارسة فعلية على الإقليم ما دام الشعب يناضل ، وقد أسس العمل الدولي سوابق لإقامة حكوماتها المؤقتة التي اعترفت بها دول ومنظمات عديدة وإن إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يختلف عن ذلك، لأنها تعتبر دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي أنها اكتسبت السيادة الإقليمية بمجرد خروج إسبانيا منها، لأن اتفاقية مدريد كانت باطلة، والوجود المغربي، رغم احتلاله لجزء من الصحراء الغربية، غير شرعي إلا أن هذا الاحتلال لا ينقص شيء من سيادتها لأن أي تدخل خارجي تعمل البوليساريو لكفاح مسلح على إزالته استنادا إلى حق الدفاع الشرعي ولذلك فإن العديد من الدول في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي سابقا) والأمم المتحدة تعترف جميعها بسيادة الجمهورية الصحراوية على المنطقة المتبقية، والتي لا تتأثر بهذا الاحتلال.(10)

إن الحرب في الصحراء الغربية لا تندرج تحت مسمى الصراع الاجتماعي أو الوطني أو العرقي أو الديني أو الوطني إذا ما استخدمنا المعايير السلبية، فوفقا للتعريف الإيجابي فهي حرب سياسية دولية بين المملكة المغربية، كدولة، وجبهة البوليساريو، كحركة تحرر وطني، وعندما يتعلق الأمر بملاحقة أهدافهما المتبادلة من خلال القوة والتحالفات المحلية والعالمية، فإن الجانبين في وضع متوازي في هذا السيناريو ومن وجهة نظر حل النزاعات، يندرج نزاع الصحراء الغربية ضمن الصنف الثالث Cuerre de troisies type" وتشمل هذه الفئة حروب التحرير الوطني التي تقاتل فيها الجماعات البشرية من أجل إنشاء دولها الخاصة المنفصلة عن الدول المحتلة، ويشكل التعامل مع مشكلة الصحراء الغربية باعتبارها قضية إنهاء الاستعمار هدفاً آخر للأمم المتحدة وإن النخبة الرابعة، التي تتولى مهمة إنهاء الاستعمار وتنفيذ إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 ، قد اعترفت بمنطقة الصحراء الغربية كإقليم مستقل، وإن حرب الصحراء الغربية، التي تدور منذ عام 1975، يشار إليها أحياناً إما باعتبارها صراعاً عظيماً أو صراعاً منسياً، لأنها لم تخلف سوى القليل من التداعيات

الضارة على الشعب الصحراوي، وعلى أقل تقدير، على منطقة المغرب العربي الأوسع ولأن الوئام لا يمكن تصوره في مكان معترف به كمركز للصراع، فإنه لم يتمكن بعد من تقرير مصيره من أجل تركيز جهوده على التنمية والوئام في المنطقة التي يقع فيها ، ومنذ فبراير 1989، كان اتحاد المغرب العربي قائما ، كما تحاول المغرب إتمام الجزائر كطرف في النزاع بدل جبهة البوليساريو الطرف الثاني الذي أقرته المعطيات التاريخية والميدانية والقانونية و الأممية ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ساندت أحد الطرفين (المغرب)، فإن هذا الدعم لم يكن كافيا لإجبار المغرب على قبول طلب نقلها بما يتوافق مع القانون الدولي.[11]

الطبيعة القانونية لنزاع الصحراء الغربية

قد أصبحت الحرب ظاهرة اجتماعية معترف بها منذ ان لجأ الأنسان الى استخدم القوة لفرض إرادته على الآخرين، والمقاومة هي عكس الغزو والاحتلال، مما يجعلها صراعاً دفاعياً وفي العديد من المناطق، وخاصة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت الحروب الدفاعية أو التحريرية هي القاعدة ، حيث قاوم الشعب الفيتنامي الاحتلال الفرنسي والأميركي من عام 1945 إلى عام 1974، وقاوم شعب مدغشقر الاستعمار الفرنسي في عام 1945، وقاوم الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي ورغم أن المقاتلين الصحراويين يعتبرون أنفسهم يقاتلون القوات التي غزت منطقة الصحراء الغربية، سواء كانت القوات الموريتانية قبل الانسحاب، أو قوات الجيش المغربي منذ عام 1976، أو القوات الاستعمارية الإسبانية قبل الانسحاب، فإن خبراء القانون الدولي يتفقون على أن الحرب التي اندلعت في الصحراء الغربية من عام 1975 إلى عام 1991 تندرج ضمن الفئة العامة للحروب الدفاعية، كما يُنظر إلى حركة البوليساريو على أنها حركة تحرير، وبالتالي يمكننا أن نحصر الصراع الذي كان يدور في المنطقة في حرب تحرير ويدعم هذا أيضا حقيقة أن غالبية المجتمع الدولي تعترف بأن الشعب الصحراوي يكافح من أجل حريته واستعادة أرضه وأن لديه سمات فريدة تميزه عن الشعوب الأخرى، وتعترف المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، في جميع قراراتها بأن الصراع في منطقة الصحراء الغربية هو صراع تحريري لأن من مصلحة منطقة الصحراء أن يتمتع هذا الشعب بحق تقرير المصير كما يمكننا ان نستنتج أن معارضة الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية كانت السمة المميزة للحرب، التي عادت بعد ذلك إلى شكلها الاستعماري (الكلاسيكي) السابق حتى ظهرت مطالبات الدولتين المتجاورتين

(موريتانيا والمغرب) وبعد انسحاب موريتانيا من المنطقة في عام 1979، تطورت هذه الحرب وأصبحت ثنائية بين المغرب وجبهة البوليساريو.[12]

ـ الجذور التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية

بسبب الاستعمار الأجنبي في أفريقيا، تم الاعتراف بالصراع على إقليم الصحراء الغربية وانتقل من إسبانيا إلى المغرب وموريتانيا، حيث اكتسب المغرب في النهاية احتكارًا، وتجسدت القومية الصحراوية في حرب 1957-1958 ضد الوجود الاستعماري الإسباني، والتي اعتبرت مؤامرة مكشوفة من قبل إسبانيا وفرنسا والمملكة المغربية للحد من حركة الصحراويين من خلال عملية "واكان"، المعروفة أيضًا باسم "المكنسة" وأطلق عليها الفرنسيون اسم "إيكويفيون"و خلال هذه العملية، تجمعت جيوش البلدان الثلاثة، مدعومة بـ 300 طائرة فرنسية وإسبانية، لشن هجوم مضاد من السواحل الصحراوية وموريتانيا والجزائر والمغرب، والذي تمثل في تسليم منطقة "طرفاية" عام 1958 وسرعان ما انتبهت أجهزة الأمن الإسبانية إلى هذا النشاط السري، مما أدى إلى فرض حظر التجوال على كامل شبه الجزيرة الصحراوية سنة 1964، ثم تم تطبيق اللائحة 5141هـ الذى تم توجيه من خلال الاعتقالات وحملات النفي خارج إسبانيا لتصفية الاستعمار من المنطقة ،وأطلقت السلطة الاستعمارية الإسبانية حملات دعائية واحتجاجات صحراوية في العيون لمحاولة أنهاء الاستعمار في المنطقة ، وقد نجحت الحركة الوطنية الصحراوية، التي استغلت حدث 17 يونيو 1970 لإعلان معارضتها للاحتلال، و كانت أحداث 17 يونيو 1970 ذات أهمية بالغة في تاريخ الحركة الوطنية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، لأنها كشفت عن الطبيعة الاستعمارية للوصاية والأبوية الفرونكوية والإقليمية، كما نجحت في استقطاب المنطقة واستعادة استقلالها، والأهم من ذلك أنها منحت الحركة الوطنية الصحراوية خبرة في النضال ضد البربرية الأجنبية وبعد تأسيس جبهة البوليساريو في 20 مايو 1973 قررت استخدام القوة بعد مهاجمة المركز الإسباني في بلدة هانكت، وذلك بالتزامن مع جهود المنظمة في نيل الاستقلال الوطني وتوعية العالم بأوضاع المنطقة والبحث عن مصادر الدعم والمساعدة في هذا الاتجاه.[13]

المطلب الثالث ـ التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية:

ـ الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية

دخلت القوات العسكرية الإسبانية ساحل وادي الذهب لأول مرة في عام 1984، مما مثل بداية احتلال إسبانيا للصحراء الغربية ولكن لم تبسط إسبانيا سلطتها على المنطقة

إلا في عام 1956 حيث يميز بعض المؤرخين ثلاث مراحل من احتلال إسبانيا للمنطقة:

1- المرحلة الأولى : تقتصر زمن السيطرة الإسبانية على منطقة وادي الذهب، التي امتدت من عام 1900 إلى عام 1984.

2- المرحلة الثانية : تمتد من عام 1900 إلى عام 1912، وتتميز بترسيم الحدود بالاتفاقيات، وأهمها اتفاقية باريس.

3- المرحلة الثالثة : كانت هذه الفترة التي امتدت من عام 1912 إلى عام 1956 هي الفترة التي فرضت فيها إسبانيا إرادتها على كامل الصحراء، وكان التقدم الفرنسي على حساب جنوب المغرب هو الجانب الأكثر أهمية في هذه المرحلة.(14)

التواجد الموريتاني بالصحراء الغربية:

مثل الدول الأخرى التي احتلت الصحراء الغربية، شعرت الجزائر أن لها حقوقًا تاريخية على المنطقة، وخاصة وادي الذهب، الذي اعتبرته جزءًا من "إمارة شنقيط" التاريخية منذ تشكلها إلى جانب ما يسمى بإمارة أدرار للمجموعة الموريتانية، وفي 31 ديسمبر 1975، أبرم الملك الحسن الثاني ومختار ولد داود ميثاقًا سريًا سمح لموريتانيا باحتلال وادي الذهب، و في 11 أكتوبر 1976، وصلت القوات الموريتانية إلى المنطقة، ومع ذلك أبرمت موريتانيا وجبهة البوليساريو اتفاق سلام في أغسطس 1979 في الجزائر بعد الإطاحة بالرئيس الموريتاني السابق مختار ولد داداه.(15)

التواجد المغربي بالصحراء الغربية:

في منتصف الخمسينيات، أصدر حزب الاستقلال، بقيادة علال الفاسي، "الكتاب الأبيض"، الذي جاء فيه أن المغرب لديه طموحات إقليمية في مدينتي بشار وتندوف الجزائريتين، وكذلك أجزاء من مالي والسنغال والمجموعة الموريتانية بأكملها، الى جانب منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، ومن هنا بدأت المطالب المغربية بالصحراء الغربية ، ومن المهم الإشارة إلى أن السلطات الملكية بدأت تنتظر فرصة دخول الأراضي الصحراوية التي كانت ولا تزال تعتقد أنها جزء أساسي من التراب المغربي، بعد أن أعلنت إسبانيا عن نيتها بالانسحاب من المنطقة وإجراء استفتاء في الصحراء الغربية سنة 1974، وذلك طبقا للقرار الأممي رقم 1514 المتعلق بحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال ، وفي سنة 1975 وصلت أول بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة إلى الصحراء، وتم عرض القضية على محكمة العدل الدولية وفي 16 أكتوبر 1975، ألقى الملك الحسن الثاني خطابًا إلى الشعب المغربي، وهو نفس اليوم الذي أعلنت فيه محكمة العدل الدولية نتائج رأيها الاستشاري، وذكر أن المحكمة

أكدت أن المغرب ومنطقة الصحراء الغربية تربطهما علاقات قانونية ،وأكد ملك المغرب خلال هذا الخطاب أن مسيرة خضراء سلمية ضد الصحراء الغربية ستقام، ومن المتوقع أن يشارك فيها حوالي 350 ألف شخص، وكان عرض الأمر الواقع على إسبانيا والأمم المتحدة يهدف إلى تشجيعهما على بدء محادثات مباشرة مع المغرب من أجل الاعتراف بالهوية المغربية للمنطقة، وبموجب هذا الاتفاق، وافقت إسبانيا على منح موريتانيا والمغرب السيطرة على الأراضي الصحراوية، وفي وقت لاحق، وبدعم من عدة دول عربية، تمسكت المغرب بما اعتبرته مطالبات إقليمية، ولكن الجزائر عارضت ذلك بشدة، ولهذا انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكان استخدام جبهة البوليساريو المتزايد للقوات المسلحة أحد نتائج تدخل المغرب في الصحراء الغربية.[16]

مواقف الأطراف المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية:

موقف الشعب الصحراوي:

ينقسم إلى مرحلتين وهما :

المرحلة الأولى ـ مرحلة قبل الانسحاب الإسباني من الإقليم: أسس المناضل الصحراوي "محمد سيدي إبراهيم البصير" (البصيري) "منظمة تحديد مصير الصحراء الغربية"، إحدى المجموعات السياسية التي نشأت في المنطقة الصحراوية خلال هذه الحقبة، وقد نسق هذا المناضل عددا من الاحتجاجات المناهضة للاستعمار الإسباني في المنطقة، وكان اسم المجموعة الأخرى "حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"، التي سعت إلى القضاء على الاستعمار الإسباني في الصحراء الغربية، وإقامة دولة مستقلة، ومعارضة الانضمام إلى أي منظمة أخرى.

2ـ المرحلة الثانية ـ مرحلة ما بعد الانسحاب الإسباني : كانت "جبهة البوليساريو" (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) إحدى الجبهات والأحزاب التي تأسست في ذلك الوقت، وكان شعار الحركة في العاشر من مايو 1973، التي تأسست في عهد الاستعمار الإسباني، "الجماهير تدعم حرب التحرير الوطني"، واستضافت العديد من المؤتمرات، والتى تتضمن المؤتمر الذى انعقد في 31 أغسطس 1974، وتم تشكيل هيئة سياسية أشرفت على عمليات الجبهة خلال هذه القمة، ولا يزال الشعب الصحراوي يحيي ذكرى 20 مايو 1973، وهو يوم هجومهم الأول على الجنود الإسبان، وبعد ذلك، استمرت الجبهة في القتال ضد موريتانيا والمغرب حتى هدنة عام 1991.[17]

موقف المغرب : إن المطالب المغربية في الصحراء الغربية قائمة منذ خمسينيات القرن العشرين وكان علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال، أول مغربي يدعو إلى استعادة هذه المنطقة والعديد من المناطق الأخرى وقد تذرعت الحكومة المغربية بالحقوق التاريخية والروابط السيادية مع منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب لتبرير مطالبها في الصحراء الغربية وكانت اتفاقية مدريد، التي تم توقيعها في مدريد في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975، بين إسبانيا وموريتانيا والمغرب، تعكس بوضوح مطالبة المغرب بإقليم الصحراء الغربية، الذي اعتبره تاريخنا خاضعا لولايته ورغم موافقته على وقف إطلاق النار في إطار خطة التسوية التي جمعته مع جبهة البوليساريو والأمم المتحدة، فإن المغرب الذي غزا منطقة الصحراء في أوائل عام 1976 في إطار المسيرة الخضراء وأرسل جيوشه إليها، ظل ثابتا على مطالبه وأصبح الآن يقترح على الصحراويين ما يعرف بالحل المتعلق بالحكم الذاتي الموسع.

موقف الدول الملاحظة :

موقف موريتانيا : لتوضيح موقف موريتانيا من نزاع الصحراء الغربية، يمكن تقسيمه إلى مرحلتين وهما

1- المرحلة الأولـــى - و هي مرحلة ما قبل الانقلاب العسكري: المرحلة الأولى، التي جرت بين عامي 1974 و1979، تميزت بموقف الرئيس السابق مختار ولد داداه، الذي اعتبر أن الصحراء الجنوبية كانت جزءا من الأراضي الموريتانية منذ العصور القديمة و لذلك، تم تخفيض مطالب موريتانيا بتوقيع الرئيس المذكور على اتفاقية مدريد للحصول على إدارة الجزء الجنوبي من الإقليم.

2- المرحلة الثانيـــــة : المرحلة الثانية من تاريخ موريتانيا تميزت بالانقلاب العسكري الذي وقع في يوليو 1978 ضد الرئيس السابق المختار ولد داداه، والذي نفذه عدد قليل من ضباط الجيش، وكانت النتيجة المباشرة لهذا الانقلاب إعلان جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد، وهو ما قبلته الحكومة الموريتانية الجديدة، والتي بدأت بعد ذلك في الاستعداد لتوقيع اتفاق مع جبهة البوليساريو والانسحاب من الصحراء الغربية.[18]

2 ـ موقف الجزائر : الجزائر ليس لها أي طموحات إقليمية في الصحراء الغربية، ومن هنا فإن موقفها من القضية الصحراوية ظل ثابتا ويمكن تلخيص موقف الجزائر من الصراع في الصحراء الغربية في ثلاثة مجالات رئيسية:

1- على الرغم من أن الجزائر ليس لها أي طموحات إقليمية في الصحراء الغربية، إلا أنها معنية بشكل مباشر بالأزمة وتؤكد على ضرورة أخذ مصالح الشعب الصحراوي بعين الاعتبار في أي حل.
2- الجزائر تؤيد أي مبادرة دولية لإجراء استفتاء على تقرير مصير الصحراء الغربية.
3- تؤكد الجزائر على ضرورة منح الشعب الصحراوي حق تقرير المصير وأن مشكلة الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار كما ان الجزائر جددت موقفها القوي بشأن نزاع الصحراء الغربية معربة عن رأيها في الاقتراح الذي يتضمن الاتفاق الإطاري وذلك ما عبر عنه الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة في 22/05/2001 والمنشورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 20/06/2001 .[19]

المبحث الثاني - دور الأمم المتحدة في حل النزاع و أزمة الكركرات :

المطلب الأول - الأمم المتحدة و الصحراء الغربية :

منذ نشأتها في عهد الاستعمار، كانت قضية الصحراء الغربية جزءًا من الأمم المتحدة، وفي بعض قراراتها اعتبرت قضية تصفية استعمار، و يرسل كل أمين عام مبعوثًا شخصيًا إلى الصحراء للنظر في الحقائق ومحاولة إيجاد حل عادل، لكن هذا يفشل في كل مرة بسبب عناد كلا الجانبين في الصراع و قبل عام 1957، كانت لجنة الأمم المتحدة الخاصة لتقصي الحقائق بشأن الأقاليم غير المستقلة على علم بقضية الصحراء الغربية، والتي يشار إليها أيضًا باسم الصحراء الإسبانية ولتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1514 الخاص بإنهاء الاستعمار في منطقة إيفي والصحراء الغربية، عُرض الأمر مرة أخرى على الأمم المتحدة في عام 1962، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2072 في 6 ديسمبر 1965، وحثت فيه الحكومة الإسبانية، باعتبارها الدولة الحاكمة، على إنهاء استعمار منطقة إيفي والصحراء الغربية على الفور، وكانت الأمم المتحدة قد أضافت اسم المنطقة إلى قائمة المناطق التي يتعين إنهاء استعمارها في عام 1963، وردًا على هذا القرار، صرحت الحكومة الإسبانية بأنها على استعداد لحل مشكلة منطقة إيفي المغربية، لكنها لن تعالج قضية الصحراء الغربية وبعد ضغوط من المغرب تعرضت إسبانيا لضغوط عالمية لتطبيق بنود القرار الدولي المذكور، فوافقت الأخيرة على التنازل عن منطقة إيفي، وفي 4 يناير 1969 وقعت معاهدة "فاس" مع الحكومة المغربية، فأعادت الإقليم إلى المغرب ، ووفقا

لقرار الأمم المتحدة رقم 1514، فقد أكدت الأمم المتحدة في عام 1969 حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وقد ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاحتلال المغربي للصحراء الغربية في القرار رقم 3437 الذي صدر في 5 أغسطس/آب 1979، ودعت الأمم المتحدة المغرب إلى وقف احتلاله للمنطقة والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل لشعب الصحراء الغربية في بيان صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 1978، مؤكدة أن لشعب الصحراء الغربية حق غير قابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير.[20]

أرسلت الأمم المتحدة طلباً إلى المغرب وجبهة البوليساريو في نوفمبر/تشرين الثاني 1980 من أجل التوصل إلى اتفاق تسوية نهائي، وأكد الطلب أيضاً على أساسيات قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية، مع التركيز بشكل خاص على القرارات التي دعت إلى تقرير المصير والمفاوضات المباشرة ووقف إطلاق النار والاستفتاء وفي أعقاب ذلك، أصدرت الأمم المتحدة في 12 يوليو/تموز 1983 قراراً يطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في التخطيط وإدارة استفتاء الصحراء الغربية وفي أعقاب ذلك، تضاءلت الجهود الدولية لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية والتصويت لصالح تقرير المصير من جانب الشعب الصحراوي، وفي أوائل النصف الأول من عام 2000، اتفقت جبهة البوليساريو والمغرب على إجراء استفتاء، لكن هذا الاتفاق فشل لأن أياً من الطرفين لم يكن على استعداد لتقديم أي تنازلات بشأن أهدافه وبعد عام 1999، تخلى الشعب الصحراوي عن فكرة الاستفتاء وطالب الأمم المتحدة بتنفيذه تحت قيادة أمين عام مختلف.[21]

قضية الصحراء الغربية في عهد بان كي مون :

لقد حاول الأمين العام بان كي مون، الذي خلف كوفي أنان في عام 2007، حل القضية الصحراوية بعد أن رفضت أطراف الصراع مقترحات سلفه ولتحقيق هذه الغاية، عين بيتر فون والسن مبعوثاً شخصياً له إلى الصحراء الغربية، والذي زار مخيمات اللاجئين في تندوف والمغرب وأبلغ مجلس الأمن بنتائج زيارته، مدعياً أن فكرة الاستقلال فكرة تقليدية ولكن جبهة البوليساريو رفضته، مدعيةً أنه خذل الشعب الصحراوي في حقه في تقرير المصير وعلى النقيض من المبعوث السابق، استقال وعين كريستوفر روس وبدعم من الأمم المتحدة وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، قاد المبعوث الجديد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين، وأشادت جبهة البوليساريو والمغرب بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وتستعد جبهة البوليساريو للمشاركة في

المفاوضات التي أوصت بها الأمم المتحدة، حسب الرئيس السابق للصحراء الغربية محمد عبد العزيز، والتي تم تحديد إطارها صراحة في أي محادثات مباشرة دون شروط من أجل إيجاد حل عادل يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وأعلنت وزارة الخارجية المغربية، ممثلة آنذاك بـ"الطيب الفاسي الفهري"، أن المغرب أبدى استعداده مجددا للعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي في الصحراء الغربية وأعلن "كريستوفر روس" أنه يسعى إلى ترتيب لقاء ثان للمحادثات غير الرسمية حول الصحراء الغربية ما دام الأطراف عازمة على العودة إلى طاولة المفاوضات. (22)

قدمت جبهة البوليساريو مقترحها الذي تضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، بينما قدمت المغرب مقترحها بالحكم الذاتي للمناطق الصحراوية، إلا أن كل طرف رفض مقترح الطرف الآخر، مما أدى إلى فشل المفاوضات، وعقدت مفاوضات غير رسمية في مدينة مانهاست القريبة من نيويورك وإلى جانب ممثلي البوليساريو والمغرب، أجرت الجزائر وموريتانيا محادثات غير رسمية في النمسا في أغسطس/آب 2009 للتحضير لجولة جديدة من المناقشات المباشرة وقد قدم المبعوث الخاص تقريرا عن المناقشات غير الرسمية الأخيرة بين المغرب وجبهة البوليساريو ، وزعم روس أن المناقشات كانت إيجابية إلى حد ما لأن أعضاء مجلس الأمن قدروا محاولاته لإيجاد حل دبلوماسي لمشكلة الصحراء الغربية يكون مقبولا لدى جميع الأطراف كما تحدث روس مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول العنف في الصحراء الغربية خلال زيارته للجزائر وبعد ذلك، ذهب إلى مخيمات اللاجئين وأعرب روس عن قلقه بشأن محنة المهاجرين وعن طول المدة التي قد تطول إن لم يجد لها حل ،و استقبلت مجموعة كبيرة من الصحراويين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال زيارته في 5 مارس 2016 لمخيمات اللاجئين في تندوف في الجزائر وأكد صحافيه أنه يتفهم استياء الصحراويين من المجتمع الدولي الذي نسي قضيتهم لمدة أربعين عاما، وأكد أن الغرض من زيارته هو مناقشة الملفات المتعلقة بالصحراويين مع قادة البوليساريو وأنه ينوي استضافة منتدى دولي حول مساعدة اللاجئين في إسطنبول بتركيا في عام 2016 وهذا من شأنه أن يوفر فرصة لتقديم قضية الشعب الصحراوي لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وقام الأمين بزيارة بئر لحلو المحررة المتواجد فيها بعض المواطنين الصحراويين وقد نشبت خلافات مع الأمين العام للأمم المتحدة نتيجة لزيارة بان كي مون لمخيمات اللاجئين الصحراويين، خاصة بعد اتهامه لجبهة البوليساريو بالتحيز، ورفضه وغضبه من قبل المغاربة لوصفه

المغرب بالمحتل والصحراء الغربية بأنها دولة محتلة وكالعادة، ظلت مشكلة الصحراء الغربية دون حل في نهاية ولاية بان كي مون كأمين عام للأمم المتحدة ،واضطر المبعوث الشخصي للأمم المتحدة إلى التنحي بسبب التعقيدات والتحديات العديدة، فضلاً عن عناد الطرفين، وخاصة المغرب ، وأخبر أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة المعين حديثًا، أنه غير راغب في مواصلة عمله في الوساطة بين المغرب وجبهة البوليساريو.[23]

أزمة الكركرات

تعريف منطقة الكركرات

الكركرات منطقة صغيرة في منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها، تبعد 11 كيلومترا عن المحيط الأطلسي وهي تحت الوصاية الموريتانية، ويعتبرها المغرب منطقة تابعة له وقد حددت الأمم المتحدة أن الكركرات منطقة عازلة بين الطرفين المتنازعين، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، حيث أنشئت في 6 سبتمبر/أيلول 1991، ويبلغ أقصى طول لها 3.7 كيلومتر.

أسباب الأزمة :

تمكنت قوات من الدرك الملكي المغربي يوم 11 أغسطس 2016 من اجتياز جدار جنوب منطقة (الكركرات) إلى جانب تعبيد طريق معبدة تربط بين مراكز الحراسة المغربية المتمركزة أمام الجدار ومراكز الحراسة الموريتانية المتمركزة داخل الأراضي المتنازع عليها بالقرب من الحدود، وأكدت الحكومة المغربية أن هذا الإجراء يندرج في إطار جهود مكافحة نمو عمليات تهريب المخدرات والحواجز التي تعيق حركة المرور الموريتانية ، واعتبرت جبهة البوليساريو هذا الأمر استفزازا، فقامت بنشر جيشها على الحدود وإغلاقها وفي 30 أغسطس/آب 2016، حثت جبهة البوليساريو مجلس الأمن على الضغط على المغرب لسحب قواته من منطقة الكركرات وإقامة مركز مراقبة دائم لبعثة المينورسو هناك.[24]

ـ إنسحاب المغرب من الكركرات

بعد خرق الجيش المغربي لوقف إطلاق النار مع جبهة البوليساريو برعاية الأمم المتحدة سنة 1991، أصبحت منطقة الكركرات الواقعة على الحدود بين الصحراء الغربية وموريتانيا موضوع أزمة يمكن وصفها بالخطيرة إلى حد ما ومن خلال ذلك، كان المغرب يهدف إلى اختبار صبر الرئيس المعين حديثا "إبراهيم غالي"، الذي خلف الرئيس الراحل محمد عبد العزيز، من خلال استفزازه وتحديه بأي إجراءات مغربية تتعلق بتغيير الوضع في الصحراء الغربية ، وكان الاستيلاء على منطقة

الكركرات من أجل توسيع السلطة المغربية على جنوب الصحراء الغربية إلى مدينة لكويرة الخاضعة لسيطرة موريتانيا هو الهدف السري، بالتعاون مع جبهة البوليساريو، واعترف المغرب بأن دوره في الكركرات كان منع انتشار الجريمة المنظمة، وتسهيل سفر الناس إلى أجزاء أخرى من أفريقيا، وتعزيز التجارة وبعد أن منع الجيش الصحراوي الشاحنات والمركبات المغربية من دخول موريتانيا بأية صورة من الصور، التي تمثل السيادة المغربية التي لا يعترف بها المجتمع الدولي، والتي تشمل الأراضي التي يحتلها المغرب في الصحراء الغربية تصاعدت حدة التوتر في المنطقة وبحسب الرواية المغربية، أعقب هذا التوتر انسحاب مغربي أحادي الجانب، تنفيذا لرغبات الأمين العام للأمم المتحدة إلا أن إعلان جبهة البوليساريو عن عدم انسحابها من المنطقة باعتبارها منطقة محررة خلط الأوراق المغربية وإعادة الأزمة إلى نقطة البداية ما يفتح أمام الكثير من السيناريوهات منها :

1- أكدت السلطات الصحراوية أنها لن تغادر منطقة الكركرات، وبالتالي فإن إعلان جبهة البوليساريو انسحابها استجابة لطلبات الأمم المتحدة يبدو مستبعدا في هذه اللحظة حيث أصبح موضوع الانسحاب مسألة رأي عام صحراوي، وأي قرار بذلك سيكون بمثابة تراجع سياسي للحكومة القائمة، والتي قد تجد صعوبة بالغة في الدفاع عن هذا الخيار أمام السكان الصحراويين

2- أغلقت جبهة البوليساريو معبر الكركرات بهدف الضغط على المغرب للالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي في إطار التسوية السلمية التي ترعاها الأمم المتحدة.

3- ويحتج المغرب على إغلاق معبر الكركرات، الذي قد يؤدي إلى إلغاء اتفاق وقف إطلاق النار، بشن حملة عسكرية في منطقة الكركرات.

4- قيام للمغرب جبهة البوليساريو بإعمار المنطقة، خاصة أن مساحتها الجغرافية تفوق مساحة مملكة البحرين وهي مساحة كافية لإقامة تجمعات سكانية ومنشآت للبنية التحتية، وقد تتطور إلى التفكير في بناء ميناء على شواطئ المحيط الأطلسي.

5- المغرب يعلن أنه لن يعيد بناء الكركرات والأراضي الصحراوية المحررة ويهدد بشن غزو عسكري إذا أصرت جبهة البوليساريو على ذلك.[25]

المطلب الثاني - الإتحاد الإفريقي ومستقبل القضية الصحراوية:

رغم أن الأمم المتحدة كانت أول من سعى إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي، فقد حظيت قضية الصحراء الغربية بدعم الاتحاد الأفريقي تاريخيا وحاضرا رغم معارضة المغرب وحلفائه، كما رحب المغرب بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو أساسي في الاتحاد وطالب باحترام الحدود الاستعمارية وإن

موقف الاتحاد الإفريقي تجاه القضية الصحراوية هي مواقف ثابتة منذ الاحتلال الإسباني إلى الاحتلال المغربي، فاعترف بعضوية الصحراء كعضو في الاتحاد الإفريقي (الوحدة الإفريقية) وقد جاء دعم الاتحاد الإفريقي في عدة اجتماعات ومؤتمرات نذكر منها اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في الرباط (المغرب) في 12 جوان 1972 أصدر بيان جاء فيه:

1- يعلن المجلس دعمه للشعب الذي يعيش في الصحراء الغربية المحتلة من قبل إسبانيا.

2- يطالب بأن تُلزَم إسبانيا بتوفير بيئة حرة وديمقراطية تسمح للشعب الذي يعيش هنا بممارسة حقه في الاستقلال وتقرير المصير في أسرع وقت ممكن وبما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

3- يجب الاعتراف بجبهة البوليساريو كمنظمة تحرير، وفقًا لاجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في (مابوتو) بموزمبيق في يناير 1976.[26]

- **دور الاتحاد الإفريقي في تطور القضية الصحراوية وتحديات التسوية:**

مؤتمر ليبرفيل (الجابون) في يوليو 1977، حيث شارك وفد الجبهة في أعمال مؤتمر الوحدة الأفريقية، الذي قرر الدعوة إلى مؤتمر طارئ لمناقشة قضية الحضر وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر في لوساكا، زامبيا، في الفترة من 24 إلى 30 مارس 1978، إلا أنه تأجل مرتين وكان مؤتمر الخرطوم، الذي عقد في السودان في 17 يوليو 1978، نقطة تحول مهمة في التاريخ الأفريقي فيما يتعلق بقضية الصحراء وخلال المؤتمر، أكد المشاركون على ضرورة وقف العمليات العسكرية في المنطقة، وتم تكليف لجنة تضم خمسة رؤساء لدراسة معطيات قضية الصحراء وقد اعتمد مؤتمر ميتروفيا الذي عقد في ليبيريا في الفترة من 17 إلى 20 يوليو/تموز 1979 قراري لجنة الحكماء الأفارقة، اللذين صدرا بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتًا مقابل صوتين وقد نصت القرارات على إن جميع الأطراف المعنية باستثناء المغرب تتفق على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير على النحو اللائق وبعد اعتراف 26 دولة عضو بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية وهو ما تبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية والتي عاد إليها في 2017 ولقد واجهت المنظمة في ذلك الوقت عدداً من التحديات نتيجة للتدخلات الأجنبية، ورأينا العداء الذي أظهرته الحكومة الأميركية بقيادة ريغان ضد الشعب الليبي، والتي بلغ مداها بالقصف الجوي للمدن الليبية وفي عام 1982، كانت المجموعة الأفريقية تنوي استضافة اجتماع لهذا

الغرض في طرابلس، لكن الحكومة الأميركية كانت تهدف إلى منع معمر القذافي، زعيم ليبيا آنذاك، من أن يصبح رئيساً لها ، وفي السنوات التي تلت ذلك، سعت المغرب إلى تعزيز إيمانها بالأمم المتحدة وحدها وتقليص مشاركة المنظمة الأفريقية في تسوية النزاع لكن جهودها المنهجية استمرت، وسعى الحكومات اليمنية والفرنسية جر بعض الدول الإفريقية التخلي عن دعمها للقضية الصحراوية، وانفق المغرب أموال طائلة من أجل دعم الدول لها ولقد فشل الاتحاد الإفريقي الذي تأسس بديلا عن المنظمة القارية ومنظمة الوحدة الإفريقية، بل واصل المغرب اتباع سياسة المقعد الشاغر، ليصبح بذلك البلد الوحيد في القارة الإفريقية خارج إطار الاتحاد الإفريقي، وهو ما يحرم المغرب من برنامج التنمية "نيباد" الذي تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى للنهوض بإفريقيا، ومن جهة أخرى يعرقل المغرب التعاون الإفريقي المغربي، ويقطع جسور التواصل بين العرب ومحيطهم الإفريقي، كما أعلن الاتحاد الإفريقي اختياره للرئيس الصحراوي كأحد نوابه الخمسة.[27]

- **جهود الاتحاد الإفريقي الوحدة الإفريقية لحل القضية الصحراوية:**

لقد بدأ الاتحاد الأفريقي (الوحدة الأفريقية) في استخدام استراتيجيات جديدة للسيطرة على الصراع بعد المؤتمرات التي عقدت لحل المشكلة الصحراوية، فقد مثلت القمة الأفريقية التي عقدت في مقر المنظمة بأديس أبابا في إثيوبيا في يونيو 1983 انتصار أفريقيا على فترة الانفصال واعتراف القادة الأفارقة بمسؤولية الجمهورية الصحراوية الحالية ولضمان نجاح القمة، أقر المؤتمر بالإجماع القرار 104، الذي يدعو المغرب وجبهة البوليساريو، كطرفين في النزاع، إلى الدخول في محادثات مباشرة للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإنشاء الإطار اللازم لإجراء استفتاء حر وعادل من اجل تقرير مصير الشعب الصحراوي دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة كما طالب المؤتمر الأمم المتحدة بنشر بعثة لحفظ السلام في الصحراء الغربية قبل التصويت في عام 2013 ، وقد تم بناء مبادرة السلام التابعة للأمم المتحدة في الصحراء الغربية على أساس هذا القرار و لقد بدأت منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة العمل معا لإيجاد حل سلمي وعادل لنزاع الصحراء الغربية بعد أن لاقت القرارات الإفريقية قبولا واسع النطاق من قبل المجتمع الدولي وإن إعطاء الشعب الصحراوي الحرية في اتخاذ قراراته الخاصة والقيام بذلك في ظل الضمانات الدولية، دليل على الدور الناجح الذي لعبته الحكومات والشعوب الإفريقية في محاولة إيجاد لحل مشكلة الصحراء الغربية التي تشكل آخر مستعمرة في القارة.[28]

ولكن منظمة الوحدة الأفريقية واجهت تحديا كبيرا يتمثل في تجنب اتخاذ قرار بشأن النزاع في الصحراء الغربية وغياب قوة ملزمة قانونا تجبر الدول على استخدام أسلوب الإجماع بين المشاركين في النزاع ولكي يتمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية كاملة ومنصفة لاكتساب الحقوق الوطنية، حث الاتحاد الأفريقي أيضا الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية على مواصلة جهوده كما حث الجزائر وجميع الأطراف الأخرى على العمل معًا لإيجاد حل للشعب الصحراوي يعزز الصداقة والسلام والتواصل في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، وبسبب وجود بعض الأعضاء الذين يحافظون على الوضع الراهن للدول الأفريقية من أجل دعم فكرة تكريم الوحدة الأفريقية، فقد أظهرت قضية الصحراء الغربية ضعف قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على اتخاذ قرارات مهمة وهي تعارض فكرة تقسيم القارة الأفريقية بطريقة جديدة أو إعادة رسم الحدود وعلى المستوى الخارجي، كانت المملكة المغربية تحاول حل قضية الصحراء الغربية في إطار مجلس الأمن بسبب ضعف موقفها داخل منظمة الوحدة الأفريقية وقد تم ذلك بمساعدة الأطراف المعنية وإدارة المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة.

- **عودة المغرب للاتحاد الإفريقي 30 يناير 2017 :**

انضمت المغرب مجدداً إلى الاتحاد الأفريقي بعد انقطاع دام أكثر من 32 عاماً، لكنها غادرت المنظمة بعد قبول أوراق الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كأعضاء دائمين في منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1984، وهي الخطوة التي رفضتها المغرب ، وكان قبول دول الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) للصحراء الغربية كدولة عضو في الاتحاد، الذي يعترف بالصحراء الغربية كدولة مستقلة، أحد العوامل التي ساهمت في خروج المغرب وأكد الملك محمد السادس في كلمة له أمام القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي في كيغالي برواندا أن المغرب "يتجه بعزم ووضوح نحو العودة إلى حضن الأسرة المؤسسة ومواصلة تحمل مسؤولياته بمزيد من الحماس والاقتناع" وإعادة الملك المغربي في رسالته إلى واقعة انسحاب الرباط من المنظمة القارية في 1989 قائلا أن فرض أمر واقع لا أخلاقي والانقلاب على الشرعية الدولية دفع المملكة المغربية تفاديا للتجزئة والانقسام، إلى اتخاذ قرار مؤلم يتمثل في الانسحاب وفي جلسة سرية خلال القمة الأفريقية في إثيوبيا، وافق الاتحاد الأفريقي على إعادة قبول المغرب في المنظمة كعضو رقم 55، لكن القبول لم يكن مرتبطا بأي قرار يتعلق بالحرب في الصحراء الغربية وبحسب "لامي نبع علي"، سفير البوليساريو لدى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي، فقد تمت الموافقة

على عضوية المغرب في الاتحاد بشرط استمرار جبهة البوليساريو في العضوية، كما أكد أن المنظمات تعطي الأولوية لتمسك المغرب بالحدود المعترف بها دوليا للصحراء الغربية ، وامتنع عن التصويت لكنه أيد رغبة المغرب في العودة إلى الاتحاد الأفريقي من حيث نشأته وبعد العديد من الزيارات التي قام بها إلى الدول العربية، أكد المغرب أن عودته إلى الاتحاد الأفريقي تهدف إلى دعم النمو الإقليمي وتوفير المساعدات المالية والتنموية ، ويرى بعض الخبراء السياسيين أن عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي هي محاولة للتأثير على الدول التي تدعم جبهة البوليساريو وتقويضها دبلوماسيا.[29]

موقف جبهة البوليساريو من عودة المغرب للاتحاد الإفريقي :

انقسم إلى موقفين وهما:

1- موقف مؤيد لعودة المغرب للاتحاد : في القمة الثامنة والعشرين للاتحاد الأفريقي في 30 يناير 2017، أعربت جبهة البوليساريو عن سعادتها بعودة المغرب إلى الاتحاد واعتبرتها انتصارا جديدا للشعب الصحراوي وقضيته النبيلة وفي معرض حديثها عن انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي) سنة 1984، عبر "محمد سالم ولد السالك وزير الخارجية عن موقف البوليساريو الذي أقر بأن هذا هدف مستحيل بعد 25 سنة من المحاولات الفاشلة المتكررة"

2- موقف رافض لانضمام المغرب للاتحاد : كان أغلبهم من المواطنين الصحراويين وبعض الزعماء الصحراويين الذين اعتبروا عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي بمثابة خيبة أمل للقضية الصحراوية، وأن الاتحاد الأفريقي خانهم بالسماح له بالعودة، وأن هذه العودة قد تعرض مكانة جبهة البوليساريو داخل المنظمة للخطر.[30]

.آفاق القضية الصحراوية في ظل عودة المغرب للاتحاد الإفريقي :

مع انضمام المغرب إلى الاتحاد، فإن المشكلة الصحراوية قد تذهب في أحد اتجاهين:

1- عند الحديث عن نفوذ المغرب وقوته داخل المنظمة، فإنه يتخذ في البداية نهجا معقدا ومتصاعدا للقضية، ويطالب بمعالجتها من منظور جيوسياسي ويستخدم خريطة تتجاهل الجمهورية الصحراوية، التي يزعم أنها جزء من أراضيه ويطالب الدول الأفريقية التي تدعمه بالخروج منها، وهو ما قد يؤدي إلى انقسام بين الدول الأفريقية ويطالب في نهاية المطاف بطرد الجمهورية الصحراوية، وهو احتمال حاضر في أسرار انضمام المغرب إلى الاتحاد.

2- أما فيما يتعلق بالمنعطف الثاني، فقد يختار المغرب وجبهة البوليساريو تجاهل الأمر وإبقائه مجمدا، فهما يعتبرانه قضية دولية ينبغي تسويتها عبر الوساطة بين

الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كما أن جبهة البوليساريو تواجه تحديا من عودة المغرب إلى الاتحاد بسبب أهدافها السياسية حيث يحاول النظام المغربي منذ سنوات تطويق الجمهورية الصحراوية وحلفائها الاستراتيجيين بسياسة استثمارية مكثفة تهدف إلى جذب مواقف الدول في مختلف أنحاء القارة وتحويلها عن أي اعتراف أو دعم للجمهورية الصحراوية كما اتخذ النظام المغربي إجراءات يعتبرها دعماً صريحاً لجبهة البوليساريو، مثل قرار 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015 بشأن عدم شرعية الأنشطة الاقتصادية في الصحراء الغربية ومن خلال الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي، تأمل الحكومة المغربية في منع الجماعة من الانخراط في حرب الصحراء كما زار المغرب مؤخراً عدداً من الدول الأفريقية في محاولة لكسب ثقتها والحصول على مساعدة مالية لقضية الصحراء.[31]

المطلب الثالث ـ تحديات الاستفتاء وعراقيله :

- **الصعوبات المتعلقة بمراجعة الإحصاء الإسباني لسنة 1979 :**

إن العقبة المعقدة التي تعوق تنفيذ خطة التسوية هي تحديد هوية الناخبين المشاركين في الاستفتاء، أو الأفراد الذين سيصوتون وبالعودة إلى الخطة، نرى أنها كانت فصلاً مالياً، بناءً على تعداد عام 1974 الذي أنجزته السلطات الاستعمارية الإسبانية، أي قبل رحيلها عن المنطقة وقد اعتمدت الأمم المتحدة مصطلح الجمع عندما أصدرت اللائحة 1514، التي تتناول حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال وربما يرجع ذلك إلى أن العديد من الشعوب قد تقيم في نفس المنطقة، وفي هذه الحالة يكون لكل فرد الحق في السعي إلى تقرير المصير ورغم أن قبيلة الرقويبات هي النواة الأساسية التي انبثقت منها أغلبية قيادات البوليساريو، ومن بينهم السيد مصطفى الوافي السيد، فإن هذا المبدأ لا ينطبق على شعب الصحراء الغربية، الذي يعتبر شعبا واحدا ويتكون أساسا من ثلاث قبائل: التكنة، وأولاد (دليم)، والرقويبات ووفقا لهذا المنظور، فإن اتحاد الشعب الصحراوي من أجل إنهاء الاستعمار يطرح قضية سياسية صعبة عند التخطيط لاستفتاء تقرير المصير، وهو الأمر الذي يستلزم تحديد الناخبين وتسجيلهم في قوائم انتخابية قبل تنفيذه ولإجراء عملية الاستفتاء كما تقتضيه قرارات وأنظمة الأمم المتحدة، وخاصة القرار 1514، نظمت السلطات الاستعمارية الإسبانية في عام 1974 إحصاءً عامًا لسكان الصحراء الغربية، وتمكنوا من تسجيل 76 ألف شخص في قوائم الناخبين وكان من الصعب إحصاء وتصنيف بعض الأشخاص الذين يعيشون في منطقة الصحراء الغربية كسكان بسبب الحروب طويلة الأمد التي دفعتهم إلى هجر منازلهم والعيش في أماكن أخرى.[32]

- **المعايير الجديدة**

ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بيريز دي كويلار في تقريره الأخير قبل انتهاء ولايته في 31 ديسمبر/كانون الأول 1991، أن خطة التسوية، على الرغم من قبولها من جانب الأطراف، كانت محل اعتراضات سلبية لأن عملية تحديد هوية الناخبين كشفت عن صعوبة بالغة في تنفيذها وكانت لجنة تقصي الحقائق التي أُرسلت إلى المنطقة في عام 1975 قد ذكرت في وقت سابق أن مشكلة تحديد الهوية ترجع في رأي كويلار في المقام الأول إلى خصوصيات الترتيب السكاني وطالما أن هذه الخطة تحدد، على حد تعبيره، اتجاه المنطقة الصحراوية، فإن توسيع معايير تحديد الهوية يسمح بالمشاركة في الاستفتاء من جانب أولئك المستبعدين من تعداد عام 1974.

- **مسألة الشهادات الشفوية لرؤساء القبائل**

ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي في تقريره المؤرخ في 30 مارس/آذار 1995، أنه على الرغم من التحديات المرتبطة بالتعداد وتسجيل الناخبين في القوائم الانتخابية، تواجه لجان تحديد الهوية أيضاً مشكلة الشيوخ المكلفين بالإدلاء بشهاداتهم بشأن الناخبين الذين لم ترد أسماؤهم أو هوياتهم في التعداد السكاني الذي أجرته السلطات الإسبانية عام 1974 ومع ذلك، فإن التناقض بين تصريحات الشيخين حول هوية الفرد يطرح قضية أخرى واقعية تتعلق بشهادة الشيخين وقد أوصى إريك جينسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى الصحراء الغربية، في تقريره المؤرخ في 21 يونيو/حزيران 1995، أنه في حالة تناقض شيخان في شهادتهم الشفوية حول هوية شخص معين يتعين عمل هذا الأخير أن يثبت للجنة تحديد الهوية وبكل الطرق عن أحقيته في التسجيل في القوائم الانتخابية" كما اعترضت جبهة البوليساريو على العديد من التقنيات المبتكرة التي اقترحها الأمين العام بطرس غالي أو مبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية، قائلة إن الحكومة الإسبانية استخدمتها في عام 1974 ، وفي الصحراء الغربية خصوصا أنها قبائل رحل تحكمها نظم قبلي معقب وبالتالي صعوبة انتماء القبلية إلى نظام محكم ومعقد في نفس الوقت ونظرًا لأن هذه القبائل تتجمع جميعها في مكان واحد، فمن الصعب بالتالي على البنية القبلية والعائلية المعقدة أن تسعى إلى الاستقلال والأرض كما اقترح الأمين العام دي كويلار خمسة معايير إضافية تتعلق بالهوية كانت غائبة عن آلية التسوية لعام 1988 التي اتفق عليها الأطراف المتنازعة وهذا يعني أن إجراءاته لتحديد الهوية لم تعد تعتمد على تعداد عام

1974 الذي أجرته السلطة الاستعمارية الإسبانية، وأصبح بالإمكان البحث عن هوية الناخبين بواسطة هذه المعايير.[33]

- **إشكالية الطعون المغربية**

بعد أن انتهت لجنة تحديد الهوية من عملها، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية (مينورسو) القائمة الأولى، والتي تبين أنه من بين 1.472.219 ألف شخص تم تحديد هوياتهم، أحصت اللجنة حوالي 84.251 ألف شخص مسجلين مؤقتًا في القوائم الانتخابية، ونظرًا لوجود متطلبات أخرى يجب أن يستوفيها الشخص الذي تم تحديد هويته، فمن المعروف جيدًا أن مجرد تقديم بطاقة هوية لشخص ما لا يكفي لتسجيله في القوائم الانتخابية.

- **وسوف يتم معالجة اشكالية الطعون المغربية في ما يلي :**

الأشخاص الذين قم تحديد هويتهم :

وعلى ضوء أماكن إقامة الأفراد الذين تم تحديد هوياتهم وتسجيلها في القوائم الانتخابية، فإن هذه القائمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهما4210 ألف في موريتانيا، و33786 ألف في تندوف بالجزائر، و46255 ألف في منطقة الصحراء الغربية وقد كانت هناك مرحلتان لتسجيل القوائم الانتخابية:

1. **المرحلة الأولى**

امتدت من 28 أوت 1994 إلى 22 ديسمبر 1995

2. **المرحلة الثانية**

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 1999، اختتمت لجنة تحديد الهوية أعمالها من 3 ديسمبر/كانون الأول 1997 إلى 3 سبتمبر/أيلول 1998 ومنذ 15 يونيو/حزيران من ذلك العام، تم التعرف على 29.818 ألف شخص، ليرتفع العدد الإجمالي منذ عام 1994 إلى 177.067 ألف شخص وتلقت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية نحو 19.129 طعناً في 18 سبتمبر/أيلول 1999، وكانت أغلبها تتعلق بأفراد رُفِض تسجيلهم في القوائم الأولى وفيما يتعلق بالطعون الأخرى، فقد تقدم بها بعض الأشخاص ضد الموافقة على تسجيل أفراد ومجموعات معينة من الأشخاص على أساس أنهم لا يحق لهم إدراجهم في القوائم الانتخابية، أو في الاستفتاء.[34]

الأشخاص المرفوض تسجيلهم في القوائم الانتخابية:

لم يسمح للجنة تحديد الهوية بتسجيل الأشخاص الذين لم يستوفوا الشروط اللازمة لتمتعهم بصفة الناخب التي يعطى له حق التصويت في الاستفتاء، كما استعملت المملكة المغربية حججا لصالح هؤلاء الأفراد وعارضت مبررات عدم السماح

بتسجيلهم في اللوائح الانتخابية و لذلك، انقسمت الطعون المغربية إلى فئتين وهما جماعية وفردية، وهذا النوع من الطعون مارسته على الخصوص المملكة المغربية بالنسبة للأشخاص الذين لا يقطنون لا في المغرب ولا في إقليم الصحراء الغربية وبدأ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان يطلب بزيادة الأفراد العاملة ضمن المنورصو خاصة صنف الإداريين من أجل مواجهة العملية لاسيما المشكلة المتعلقة التي طرحت عن قبل المجموعات القبلية المصنفة والذين لم يتم إحصائهم بعد ذلك أي سنة 1999وقد تم عرض الأمر بعد ذلك على مجلس الأمن، الذي أعرب عن استيائه من المواقف القاسية للأطراف المتحاربة وإجراءات الطعون المسجلة في قرار الى جانب قضية الطعون، حيث قال مجلس الأمن إن التمسك بوجهات نظر الأطراف سيجعل من المستحيل إجراء استفتاء على تقرير المصير قبل أو حتى بعد عام 2002 وتزامنت هذه الفترة أي 23 جويلية 1999 بوفاة الملك المغربي "الحسن الثاني" الذي خلفه ابنه محمد السادس" والذي واصل انتهاج نفس الدبلوماسية التي كانت ممارسة من قبل والده ولقد اتخذت المشكلة أبعاداً جديدة في السابع عشر من يناير/كانون الثاني 2000، مع اقتراب موعد الاستفتاء في يناير/كانون الثاني 2000، وقد استكملت لجنة تحديد الهوية القائمة الثانية للأشخاص الذين تم تحديد هوياتهم، وهو الأمر الذي تسبب في الأزمة التي أعقبت ذلك ولهذا، تقدمت الحكومة المغربية بشكوى أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، مؤكدة بشكل لا لبس فيه أن لجنة تحديد الهوية لم تعامل القبائل في المغرب وموريتانيا والجزائر على قدم المساواة ومن بين 198469 فرداً فحصت لجنة تحديد الهوية حالاتهم وقيمتها، وأعلنت الإحصاء في النهاية أن 86386 فرداً مؤهلون للمشاركة في استفتاء تقرير المصير وإضافة إلى 79125 استئنافاً تم تقديمها منذ أن أصدرت لجنة تحديد الهوية القائمة الأولى للأشخاص المسجلين للاستفتاء، أحالت البعثة 29690 استئنافاً آخر في الحادي عشر من فبراير/شباط 2000 وعلى إثر ذلك، أضيف 131038 مغربيا إلى قائمة الطعون، مما أتاح لهم فرصة التصويت ورغم جهود الأمين العام السابق كوفي عنان ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية جيمس بيكر، فضلا عن التفاؤل الذي ساد المنطقة بعد اتفاقيات هيوستن وإحياء عملية تحديد الهوية والتسجيل في اللوائح الانتخابية، فإنه من الواضح مما سبق أن عملية تحديد الهوية اتخذت أبعادا إضافية بسبب قضية الطعون المغربية.[35]

تمسك المغرب بمبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية:

ـ مضمون المبدأ:

لا بد من الرجوع إلى نصوص الأمم المتحدة حول جوهر مبادئ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية وعليه، فقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على أن يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة، أو عن استغلال أية دولة سياسياً أو بأية طريقة أخرى تتنافى مع أهداف الأمم المتحدة وأي محاولة لتهديد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية جزئياً أو كلياً ، ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 1514 الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 1960 بمنح الاستقلال للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إن كل محاولة تستهدف التعريض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لا بد أن تكون متناقضة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه كما أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 2625 عن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، أنه لا يجوز أن يؤول شيء على أنه يخص بأي عمل ويشجع على أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل جزئيا أو كليا بالزعامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المتعلقة ذات السيادة، التي تلتزم في تصرفاتها بمبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها والتي لها بالتالي حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تميز بسبب العرق أو العقيدة أو اللون وإن عرض هذين القرارين يوحي بأن الأمم المتحدة تولي أهمية كبيرة للحفاظ على سلامة الأراضي والوحدة الوطنية وتؤكد على ضرورة ذلك ، إلا أن القرارين يوضحان أن حق الشعوب في تقرير المصير ومبادئ سلامة الأراضي والوحدة الوطنية مترابطان بشكل وثيق ونتيجة لذلك فإن هناك شرطين لاحترام مبادئ سلامة الأراضي والوحدة الوطنية:

1- يجب على الدولة أن تتصرف بطريقة تحافظ على المساواة بين جميع الشعوب وحقها في تقرير المصير.

2- يجب أن يكون للدولة حكومة تمثل جميع شعوب المنطقة ولا تميز على أساس العرق أو العقيدة أو اللون وبناءً على هذا، يمكننا أن نستنتج من قرارات الأمم المتحدة أن إلغاء الاستعمار بكل مظاهره هو المقصود بضرورة احترام حق الشعوب في تقرير المصير.[36]

.تطبيقات المبدأ بشأن قضية الصحراء الغربية:.

لقد أظهرت المغرب وموريتانيا التزامهما بمبادئ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية منذ ان اقترحت إسبانيا إجراء استفتاء في منطقة الصحراء الغربية في نهاية عام 1974، وينظر البلدان إلى مشكلة الصحراء العربية باعتبارها مسألة وحدة وطنية لا مفر منها ، كما أكدت الدولتان في ذلك الوقت أن لكل منهما روابط سياسية بإقليم الصحراء الغربية ،وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعت خطة التسوية إلى عودة جميع اللاجئين المؤهلين للتصويت والانتخاب إلى إقليم الصحراء الغربية بمجرد الانتهاء من إجراءات تحديد الهوية لكن السلطات المغربية خرقت الاتفاق وأرسلت ألف مغربي إلى المنطقة، مدعية أنهم صحراويون في الأصل، لانتهاك أحكام خطة التسوية بشأن عودة اللاجئين الصحراويين كما تم نقل حوالي 25 ألف فرد إلى المنطقة في سبتمبر 1991، حتى قبل إنشاء لجنة تحديد الهوية، وفي رسالة مؤرخة 1991/15/15، أكد الحسن الثاني، ملك المغرب السابق، ذلك بقوله إن حوالي 170 ألف صحراوي موجودون في المغرب وأنهم يتمتعون بالحق في العودة إلى أراضي الصحراء الغربية للمشاركة في الاستفتاء ولقد خطط المغرب لتنظيم مسيرة خضراء جديدة إلى المنطقة تعبيراً عن هذا العمل الذي يشكل انتهاكاً لخطة التسوية وقد تم نقل آلاف المغاربة خلال هذه المسيرة، رغم أنهم كانوا يستحقون العودة واستمرت هذه المسيرات حتى نهاية عام 1993، ثم استؤنفت في عام 1991، كما تم ابقائهم على خطة التسوية، ورفض المغرب التطرق إلى البدائل التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة أو بنود الخطة المتعلقة بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وبعد فترة من التأخير، عاد المغرب ليثبت التزامه بفكرة الوحدة الوطنية من خلال طرح خطة لتعزيز الحكم الذاتي ابتداءً من عام 2007 ، كما أرسل مبعوثه الخاص إلى المنطقة لحل المشكلة وأن المبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي تقوم أساسا على أن قضية الصحراء الغربية، تعتبر قضية وحدة وطنية وهذا ما أدى بملك المغرب التذكير بها في كل المناسبات وفي العديد من خطبه.[37]

الخاتمة :

كان لصراع الصحراء الغربية تأثير كبير على السياسة والاستراتيجيات في شمال أفريقيا، فقد أدى الصراع إلى تدخلات عسكرية ودبلوماسية دولية معقدة، حيث تسببت التوترات بين المغرب والجزائر في تأثيرات سلبية على التعاون الإقليمي ، ولا تزال المشكلة دون حل على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

لإيجاد حل دائم وبسبب النزوح واسع النطاق وتدمير البنية الأساسية في الصحراء الغربية، أدى القتال إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة وقد استمر الوضع على ما هو عليه منذ أن فشلت المحاولات العديدة في المنطقة في تحقيق تقدم كبير في حل القضية، وهو الأمر الذي جعل الأطراف غير قادرة على تحديد هوية الشعب الصحراوي ، وخلصت الدراسة إلى أن الصراع الدائر يشكل تهديداً طويل الأمد للاستقرار الإقليمي في شمال أفريقيا، مما يستلزم البحث عن حلول عملية قائمة على احترام حق الشعوب في تقرير المصير وتعزيز التعاون بين الدول المشاركة.

كما تشير نتائج الدراسة أيضًا إلى أن الصراع في الصحراء الغربية يتأثر بشكل كبير بالجغرافيا السياسية و لقد أصبح الوضع أكثر تعقيدًا نتيجة لهذه الإجراءات الخارجية، وأصبح إيجاد الحلول السياسية أكثر صعوبة وكان حل الصراع بعيد المنال بسبب تقلبات عملية التفاوض الناجمة عن التدخلات الدولية والظروف الداخلية في الدول المجاورة، على الرغم من الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

نتائج الدراسة .

بحسب نتائج الدراسة، كان لصراع الصحراء الغربية تأثير كبير على السياسة والاستراتيجيات في شمال أفريقيا، فقد أدى الصراع إلى تدخلات عسكرية ودبلوماسية دولية معقدة، حيث تسببت التوترات بين المغرب والجزائر في تأثيرات سلبية على التعاون الإقليمي ، ولا تزال المشكلة دون حل على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإيجاد حل دائم وبسبب النزوح واسع النطاق وتدمير البنية الأساسية في الصحراء الغربية، أدى القتال إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة وقد استمر الوضع على ما هو عليه منذ أن فشلت المحاولات العديدة في المنطقة في تحقيق تقدم كبير في حل القضية، وهو الأمر الذي جعل الأطراف غير قادرة على تحديد هوية الشعب الصحراوي ، وخلصت الدراسة إلى أن الصراع الدائر يشكل تهديداً طويل الأمد للاستقرار الإقليمي في شمال أفريقيا، مما يستلزم البحث عن حلول عملية قائمة على احترام حق الشعوب في تقرير المصير وتعزيز التعاون بين الدول المشاركة.

كما تشير نتائج الدراسة أيضًا إلى أن الصراع في الصحراء الغربية يتأثر بشكل كبير بالجغرافيا السياسية و لقد أصبح الوضع أكثر تعقيدًا نتيجة لهذه الإجراءات الخارجية،

وأصبح إيجاد الحلول السياسية أكثر صعوبة وكان حل الصراع بعيد المنال بسبب تقلبات عملية التفاوض الناجمة عن التدخلات الدولية والظروف الداخلية في الدول المجاورة، على الرغم من الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

توصيات الدراسة :

1. **تشجيع الحوار السلمي**

دعم مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، مع التركيز على تحقيق تسوية شاملة بين الأطراف المتنازعة.

2. **بناء الثقة بين الأطراف**

تطبيق آليات تهدئة وتنمية الثقة بين الأطراف المتنازعة، مع ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في عملية السلام.

3. **تعزيز رقابة وقف إطلاق النار**

دعم الأمم المتحدة في مراقبة وقف إطلاق النار وتوفير آليات للحد من التدخلات الأجنبية التي قد تؤجج النزاع.

4. **دعم المبادرات التنموية**

تنفيذ مشاريع بنية تحتية مشتركة بين الدول المجاورة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي.

5. **دفع الأطراف لتقديم تنازلات**

الضغط على جميع الأطراف لتقديم تنازلات من أجل الوصول إلى حل نهائي يحقق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ويعزز الاستقرار في المنطقة.

الهوامش :

(1) مسعود شنعان(2007م) نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير. بحث غير منشور الدرجة الدكتوراه جامعة الجزائر ص 30

(2) أحمد باسل البياتي، يونيو (2012م)دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية"، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 400 ، ص 50-51

[3] رائد راشد محمد/ احمد ماجد عبد الرزاق. (2009م). اتفاقية مدريد الثلاثية 14تشرين الثاني 1975 وموقف اطراف النزاع على الصحراء الغربية منها. مجلة ديالى للبحوث الانسانية, 1(38).
[4] الحسن الفاتح المهدي،(2014م) النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا، دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها، أطروحة دكتوراه السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص55.
[5] بكر محمد عصمت(2002م) الشعب الصحراوي قصة وكفاح، دار البحتري للدراسات والنشر، دمشق، ص 24.
[6] عبد الوهاب (1987هـ) البوليساريو جيش و شعب دار المنارة للدراسات والترجمة دمشق، ص 48
[7] خليل بديع ليلى،(1976هـ) ضواء و ملامح عن السياقة الحمراء و وادي الذهب، دار المسيرة، ط1، بيروت، ص 18
[8] معراف إسماعيل، (1995هـ) الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 66.
[9] هارون علي أحمد،(1998هـ) أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 19
[10] صلاح الدين أحمد حمدي (1988هـ) العدوان في ضوء القانون الدولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 55.
[11] غريب عبد العزيز، (1987هـ) مشكلة الصحراء الغربية، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، ص 32
[12] عمر صدوق، (1986هـ) قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ٢١
[13] سلفادور بابار كاري و باولا كانيتكاستيا، (1999هـ) الصحراء الغربية في القلب، فالنسيا إسبانيا، تر: أحمد الشيعة، ص 23-24
[14] أرزقي محمد نسيب،(1980هـ) دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 40.
[15] الذاهبة ولد محمد (2013م) فال قضية الصحراء الغربية مقارنة للحلول المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 18
[16] بكر محمد عصمت(2002م) الشعب الصحراوي قصة وكفاح دار البحتري للدراسات والنشر، دمشق،ص 50
[17]خليل بديع ليلى(1976هـ) ضواء وملامح عن السياقة الحمراء و وادي الذهب، دار المسيرة، ط1، بيروت،ص44
[18] طاهر مسعود(1997هـ) النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار المختار، ط1، ص 140.
[19] عابد شارف،(2013م) أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة وسياق أمن إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات ص 60
[20] ظاهر مسعود(1997هـ) النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار المختار، ط1، ص 110.
[21] عمر صدوق،(1986هـ) قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية الجزائر، ديوان المطبوعات، ط1، ص 131

(22) السيد حمدي بحطية،(25مارس 2010م) جريدة الصحراء الحرة ماذا وراء وجه روس، العدد 591، ص 11.
(23) أحمد بادي محمد سالم،(15مارس 2016م) بان كي مون في مخيمات اللاجئين، من موقع مجلة المستقبل الصحراوي.
(24)حكيم التوزاني. (2023م). الدبلوماسية القنصلية بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية: مقتضيات الارتكاز وآليات التحليل وآفاق الاستشراف. المجلة الالكترونية للدراسات القانونية والتنمية, ص55.
(25) معراف إسماعيل(1995هـ) الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص 20.
(26)هارون علي أحمد،(1998هـ) أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 35.
(27) عمر سعد الله(1986هـ) تقري المصير السياسي لشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص33.
(28) مصطفى الكتاب محمد بادي(1998هـ) النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، سوريا، ص22.
(29) عابد شارف، (2013م) أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة وسياق أمن إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، ص 51.
(30) محمد بوسلطان،(2002م) مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار المغرب للنشر والتوزيع، ص 160-161.
(31) مانع جمال عبد الناصر، (2005م) القانون الدولي العام المدخل والمصادر، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ص 15.
(32)معراف إسماعيل، (1995م) الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص60.
(33) جهاد عودة(1989هـ) الغطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية منشورات الجمعية الإفريقية، ص66.
(34) الداهية محمد فال (ربيع 2013م) قصية الصحراء الغربية مقاربة للحلول المجلة العربية للعلوم السياسة، مركز دراسات الوحدة العربي للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ص59
(35) شعنان مسعود، (2007م) نزاع الصحراء الغربية حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ص47.
(36) كارلوس ميغيل(2003م) الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني هل هو محطة التاريخ، عميد القانون الدستوري في جامعة سانتياغو دي كمبوستيلا، ص66
(37)مجدي علي عبيد،(1989هـ) صراع الصحراء الغربية مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام الدراسات السياسة والإستراتيجية، العدد 95، ص25